الفقر والمشكلات الاجتماعية في العراق

الباحث ابتسام هادي كاظم / كلية التربية للبنات

ملخص البحث

أن الأمر الجوهري الذي ينبغي بنا أن نعترف به هو أن ظاهرة الفقر أصبحت تطرق أبواب أغلب الدول العربية عامة والعراق خاصة مع تباينها بين قطر وآخر، وأن الوضع المتردي للبلدان النامية يبدو جليا أن الفقراء هم ضحايا الاستغلال واللامساواة .

ان التعامل مع ظاهرة الفقر ينبغي أن يكون أكثر حضورا في الذهن لاسيما وان الوطن العربي الذي يدخل عصر مايسمى بالعولمة اذ يزداد الناس فقرا ، وتزداد عملية استغلال المواد العربية لمصالح الخارج في ظل منافسة غير متكافئة وإفقار متعمد للبيئة والموارد العربية فلاشك أن الفقر يعكس تضحية كبرى بالثروة البشرية العربية ولاسيما عندما يصبح قاعدة لاسلوب في الحياة يبرر العنف والجريمة والتفكك الاجتماعي ، أن الانعكاسات الاجتماعي للفقر كبيرة على التنمية البشرية منها تردي وسوء الاحوال الغذائية والصحية وانخفاض معدل الحياه وبروز ظاهرة الاحياء المتخلفة العشوائية والنزوع الى الجريمة والعنف والتطرف الا ان الاخطر من ذلك ان الفقر يهدد الامن الاجتماعي ويوجد احساسا بالضغينة بين الأغنياء والفقراء كما يخلق تصورات حذرة أزاء شعار توزيع الشروة القومية والتكامل الاقتصادي ممايؤدي إلى مزيد من الانفتاح نحو الخارج ومزيد من الانغلاق تجاه الداخل ، وختاما القول إن اخطر التجليات الناجمة من هذه التحولات هو ماستواجهه اغلب البلدان من معضلات الضبط الاجتماعي داخليا ومحاولة المحافظة على مقدراتها بسبب اضعاف شبكة الامن الاجتماعي وتقليص برامج دولة الرعاية الاجتماعية فالهدر في الموارد الذي تسببه سياسات الانفاق الحكومي وسياسات التوظيف والتشغيل العشوائية التي تتبعها تلك الحكومات أضافة الى ماتمليه الضغوطات الخارجية من اجراءات جعل شريحة الفقراء في الوطن العربي تشكل الجزء الأكبر في اللوحة الاجتماعية .

Summary

That it is essential to be for us to recognize is that the phenomenon of poverty are addressed most of the doors of Arab countries in general and Iraq in particular, with the contrast between Qatar and another, and that the deteriorating situation of developing countries it is clear that poor people are victims of exploitation and inequality.

That dealing with the phenomenon of poverty should be more present in mind, especially since the Arab world that enters the era of so-called globalization, as more people poor, and the increase of the utilization of materials Arab interests abroad under the competition is unequal and the impoverishment of deliberate environmental and resource Arab doubtless that poverty reflects the great sacrifice wealth, the Arab Human, especially when it becomes a style of life to justify violence, crime and social disintegration, that the repercussions of poverty and social significant human development, including deterioration and poor food, health and lower life expectancy and the emergence of slums and indiscriminate propensity to crime, violence and extremism, but more serious than that of poverty threatens the social security and no sense of acrimony between rich and poor also creates perceptions cautious about the slogan distribution of national wealth and economic integration leading to more openness towards the outside and more closed towards the inside, and finally to say that the most dangerous manifestations resulting from these transformations is what you will encounter most of the countries of the dilemmas social control at home and trying to keep their capacities due to weakening of social safety net and reducing programs of the welfare state Pham waste of resources caused by the policies of government spending and employment policies and employment random followed by those governments in addition to what is dictated by external pressures from the proceedings to make a slide of the poor in the Arab world is part largest painting social development

الاطار المنهجي للبحث ومفاهيمه

١- الاطار المنهجي للبحث

أ- مشكلة الحث

تدرس ظاهرة الفقر من قبل اختصاصات متعددة كونها مشكلة مركبة تتعلق بالتخلف البنيوي القائم في اساس بنية المجتمع العربي التي يفريضها التخلف من جهة وجبروت الاستعمار الذي فرض نفسه على كل المجتمعات من جهة اخرى فاصبح عامل تاثير اساسي رغم كونه عاملا خارجيا وحتى بعد الاستقلال من الحكم الاستعماري والذي فتح امالا عريضة لدى الفئات الاجتماعية لدينا لتحقيق مزيد من الرقي والتقديم لكن ظروف الاستقلال الاقتصادي والاجتماعية وتولى السلطة السياسية نخبة متسلطة زاد من حدة تراكم المشاكل وتدهور اوضاع الفئات التي تشغل قاع السلم المهني .

المبحث الاول / أهمية الدراسة

شكل موضوع الفقر أحد أهم التحديات التي رافقت المسيرة التنموية في العراق خلال العقود الثلاثة الاخير وباتت تضرب عمق البنى المؤسسية وتهدد النسيج الاجتماعي واليات تماسكه .

أن الاهتمام بموضوع الفقر في العراق لم ياخذ المساحة المناسبة في الجهد التنموي ، بسبب طبيعة الأوضاع والسياسات والمتغيرات التي شهدها المجتمع العربي بصورة عامة والمجتمع العراقي بصورة خاصة خلال العقود الأربعة الاخيرة ، اذا بعد أن شهد العراق استقرارا نسبيا خلال عقد السبعينات من القرن الماضي ، داهمت التحديات بناه المؤسسية وأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية بعد دخوله نفق الحرب مع ايران في الثمانينات ، وتفاقم الوضع بشكل خطير بعد حرب الخليج الثانية وفرض الحصار الدولي عام ١٩٩٠ . (. (مصطفى ، ٢٠٠٩ ، ص٤)

وأزداد الوضع سواءا بسبب الأزمات التي رافقت تغيير الأوضاع السياسية في العراق عام ٢٠٠٣ ، وما صاحبها من مظاهر العنف والإرهاب وتدمير للبني المؤسسية ، أن استمرار تلك الأزمات لمدة طويلة ترك أثار بنيوية على مجمل الأوضاع في العراق ، لعل أبرزها تفاقم مستويات الفقر . . (المصدر السابق نفسه ،ص٤)

اهمية البحث

وعلى الرغم من بعض الانجازات التي تحققت خلال السنوات الماضية ، لاتزال الكثير من التحديات والمعوقات الرئيسية تهدد الأمن الإنساني في العراق . إذ لايزال حوالي ربع سكان العراق يعيشون في ظروف حرمان وفقر نتجة للازمات وفقدان الأمن والاستقرار، ومع تفاوت واسع في مستويات الدخول واللامساواة بين الذكور والاناث ، وتباين واضح في مستويات الحرمان بين الأقاليم والمحافظات ، كما أظرته العديد من المسوحات التي أجريت في السنوات الأخيريت في السنوات الأخيرة .

لقد ورثت الدولة عب الفقر التراكمي وما استجد معه من عوامل تعزيز وادامة تمثلت في البطالة ، وانهيار النظم الصحية والتعليمية والخدمية الأخيرى، وتراجع العمل الاجتماعي الى جانب تضاءل دخول الافراد وتآكل سعر العملة الوطنية وارتفاع معدلات التضخم ، فضلا عن تراجع شروط البيئة المؤاتية للتنمية وإعادة الاعمار مع تنامي العنف وصراع المصالح والفساد وغيرها (المصدر السابق نفسه ، ص٦)

المصطلحات والمفاهيم

سوف نعرض ابرز المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالموضوع وباييجاز :

أولا \ معنا الاجتماعي للفقر Social pauperism

هو عجز فئات من الناس عن تلبية حاجاتهم واشباع رغباتهم ومتطلبلباتهم .والفقر هوالاسم القديم، الماثور ، للتخلف ، بلاد متخلفة = بلاد فقيرة .

ثانيا \ الإفقار Pauperisation

هو النتجية التي يبلغها مسار الصراع الاجتماعي بين أغنياء يزدادون غنى وفقراء يزدادون فقرآ – نظريا على الأقل وتاتي التسويات من خلال مساعدات الدولة والجمعيات الخبيرية والضمانات إلخ ، لتحد من هذا المسار المفكك للمجتمع . (خليل ، ١٩٩٥ ، ص٣١٢)

ثالثا \ المشكلات الاجتماعية

وهي كل تصرف أو ظرف ، أو حالة في المج تمع ، تشعر مجموعة كبيرة نسبيا من الناس ، أنها تنطوي على مخاطر تهدد أمن المجتمع وعلاقاته المهمة ، (مصطفى ، ٢٠٠١،ص٧٨)

المبحث الثاني ا١ – المفهوم الاجتماعي للفقر

كانت لدراسات نظريات مشكلة الفقر الأهمية الكبرى في تقدم وتطور النظرية الاجتماعية خلال القرن التاسع عشر وكان الاعتقاد السائد في ذلك الوقت بأن سبب الفقر يعود الى كسل الانسان نفسه وعدم رغبته في العمل . كما أيقن المفكرون في ذلك الوقت بأن الاجراءات المتخذة لمحو الفقر عن المجتمع لها نتائج خطيرة وسلبية إذ انها تشجع على الكسل وعدم الرغبة في العمل وذلك بسبب المساعدات المالية التي كانت تقدمها الكنيسة للفقراء والمحتاجين . وظهر عدد آخر من المفكرين والكتاب الاجتماعيين أمثال جرمي بنثام وتوماس جارلس الذين اعتقدوا بأن من المستحيل الغاء الفقر والقضاء على المشكلات التي يسببها للمجتمع . فمن المستحيل توزيع الدخل القومي توزيعا متساويا على الأفراد طالما أن هناك اختلافات بينهم في الحرف والاعمال والمواهب الادراكية والذكائية والقابليات الجسمية .

كانت مشكلة الفقر من المشكلات الخطيرة التي هددت صحة وحيوية الحياة الاجتماعية في انكلترا و أوربا خلال القرن التاسع عشر ، ومن الجدير بالملاحظة الفقراهتمام المصلح الاجتماعي الانكليزي جارلس بوث بمشكلة الفقر إذ وجد بأن نسبة كبيرة من أبناء المجتمع الإنكليزي كانت تعيش تحت خط الفقر الذي رسمه بعد قيامه ببحثه المشهور عام ١٨٨٩ على سكان مدينة لندن . وبعد الإنتهاء من بحثه هذا حول مشكلة الفقر تزعزت ثقته بالتنظيمات الاجتماعية للمجتمع الرأسمالي خصوصا عندما شاهد بأن حولى ٧٠% من سكان مدينة لندن يعيشون تحت خط الفقر ، أي لايستطعون الحصول على متطلبات الحياة الاساسية كالمواد الغذائية والملابس والسكن ، وفي تقريره الذي يتضمن نتائج دراساته عن مشكلة الفقر قام بوث بتعريف مشكلة الفقر ثم رسم خط الفقر وقسم سكان مدينة لندن الذين أجرى عليهم البحث الى ثلاث مجاميع : المجموعة الأولى التي تقع فوق خط الفقر والمجموعة الثانية التي تقع على مستوى خط الفقر والمجموعة الثالثة التي تقع تحت خط الفقر . وبعد هذا البحث قام رونتري والبروفسور بولي ببحوث مماثلة مستعملين نفس الطرق العلمية التي استعملها بوث في بحثه . وكانت هذه البحوث العلمية الأولى التي أجراها علم الاجتماع في القرن العشرون (الحسن ، ١٩٩٩ ،ص٤٩٣)

وتكشف النظرة المدققة في تراث الدراسات الاجتماعية عن وجود اهتمام الفقر التي تنتشر وتتزايد بطريقة مخيفة ومطردة ويعكس هذا الاهتمام التغييرات في الفكر السياسي الاوربي خلال العقدين الاخيرين من القرن العشرين واذا كنا نلمس في الوقت الحاضر اتجاهات نظرية متعددة ومتصارعة في دراسة الفقر فأن هذا الاخير يعد دائما عن ظروف معيشية متدهورة ووضع اجتماعي متدن وهامشي . ولتشخيص وتفسير هذا الوضع قدم فريدمان تصورا رباعيا يتمحور حول طروحات الاكاديمين وعلماء الاخلاق والبروقراطيين والاستراتيجيين ويشير في الوقت نفسه مسألة الفقر والاليات الواسعه للحماية الاجتماعية التي يقوم عليها النموذج الاجتماعي الاوربي ويمكن تبين ملامح هذه الاليات ليس في القضاء على ظاهرة الفقر وانما في انبعاثها من جديد

ووصفها بأوصاف عديدة نالت اهتمام الباحثين الذين اتجهت جهودهم نحو صك مفاهيم جديدة تتماشى وتحول الفكر السياسي الغربي الحديث وذلك بعد فشل الاطروحات المتفائلة حول العمالة الكاملة والنمو الاقتصادي المتواصل والحماية الاجتماعية الشاملة ويتجلى هذا التحول في تحديد الدوائر الاوربية الرسمية لظاهرة الفقر وتغير المواقف والمقاربات النظرية والسياسية تجاه هذه الظاهرة التي ارتبطت في الادبيات الفرنسية خلال السبعينيات من القرن العشرين بالحرمان الذي اقتصر على التقليل التدريجي من تناقضات النظام لاعادة التوزيع بغرض تحقيق المساواة . وهذا مادفع الباحثين الاوربيين الى محاولة تشخيص واقع مجتمعاتهم المعاصرة واقتراح البدائل النظرية والعلمية والسياسية لمواجهة تحديات مجتمعاتهم (البطالة الهيكلية ، انتشار اشكال جديدة للفقر والتهميش وانهيار الروابط الاجتماعية ..... الخ) الراهنة والمستقبلية ناحية ومعالجة اختلالات البناء الاجتماعي واعادة توازنه وتحقيق التماسك الاجتماعي الاوربي من ناحية اخرى .(العجيلي ، ٢٠٠٧ ، ص١٧-١٨)

٢- المشكلة الاجتماعية

ليس هناك تعريف واحد وشامل للمشكلة الاجتماعية وعلى الرغم من تعدد التعاريف فانها تتميز بوجود صفة عامة ومشتركة بينها وهي انها مظهر من مظاهر عدم التنظيم الاجتماعي او تفكك وتحلل المجتمع . وهي تؤثر على الفرد والجماعة والمجتمع بصورة عامة . وهناك اتفاق على اننا أردنا اعتبار الظاهرة الاجتماعية مشكلة اجتماعية فيجب ان يكون احساس جماعي بوجودها ، وبالتالي يجبب ان يكون هناك عمل جماعي منظم يهدف الى علاجها والتحرير من ارادرانها وشرورها . كما يجب ان لاننسى بأن فهم احد المشكلات الاجتماعية على الاغلب يؤدي الى فهم مشكلات اخرى إذ ان هناك علاقة وثيقة بين اغلب المشكلات الاجتماعية ، وعلينا ان ننظر اليها في اطار عام اي ندرس كل مشكلة في مجال عام عميق ليتسنى لنا فهم بقية المشكلات . ومن الجدير بالذكر أن للمشكلة الاجتماعية اسبابها واثارها وعلاجها فأسبابها قد تكون ناجمة عن عمليات التحضر والتنمية والتصنيع ، او ناجمة عن سرعة التغيرات المادية وبط التغيرات المعنوية والقيمية ، او ناجمة عن تحول العوامل الطبيعية للبيئة ، او ناجمة عن الكوارث والازمات الاجتماعية كالحروب ورتفاع الاسعار والتغيرات السياسية والاجتماعية السريعة او ناجمة عن عن التناقض بين طموحات الأفراد والقوانين المحددة لسلوكهم وعلاقاتهم ، اما آثار المشكلة الإجتماعية فتمس الفرد والجماعة والمجتمع إذ تسبب لهم التناقضات والاخفاقات والتحديات وعلاج المشكلة الاجتماعية يكون عن طريق الخدمات الإجتماعية التي تضع حدا لمعوقاتها وشرورها. وتتجسد المشكلات الإجتماعية في إزدحام السكان في المدن والجريمة وتفكك الاسرة وجنوح الأحداث والطلاق والإدمان الكحولي والفقر والمرض والجهل والبطالة والأحياء المتخلفة والسرقة والبغاء ومشكلة النقل والمواصلات وارتفاع الاسعار والحروب والكوارث والامية .... الخ .(الحسن ، مصدر السابق نفسه ، ص٥٤٩)

وأن العلاقة بين الفقر والمشكلات الاجتماعية وهي علاقة متربطة وذلك سوف يدرك ان الفقر لم يعد نقصا في الدخل بل هو الى جانب ذلك احساس بالضعة ، والاغتراب ، واللامشاركة ، انه باختصار موت بطيء مؤجل ولا ندعي اننا احطنا بكل جوانب العلاقة ما بين الفقر والمشكلات الاجتماعية غير اننا حاولنا ان نعمق تصورا يجعل الفقر خلفية او مصدرا لكثير من المشكلات دون ان يكون هومشكلة اجتماعية بالضرورة اذا التزامنا بمفهوم المشكلة الاجتماعية كما يود في الادبيات السوسيولوجية الغربية ، مما يعني بطبيعة الحال ضرورة أعادة النظر في كثير من المفاهيم التي نتداولها ونعدها ذات معان (بديهية) واضحة مع انها ليست كذلك ، بل انها مثقلة بمؤشرات ايديولوجية ينبغي التحرير منها قبل ان نضع أي برنامج للتخفيف من الفقر .

استأثر موضوع الفقر باهتمام كبير من جانب الباحثيين والسياسيين والاقتصاديين وعلى مختلف المستويات الدولية والقومية والمحلية وبخاصة منذ خمسينات القرن العشرين عندما بدأ المسؤولون والمخططون ومقدمو المساعدات يولون عناية كبيرة للتفاوتات الاجتماعية – الاقتصادية المتزايدة يوما يعد يوم في البلدان النامية التي شرع العديد منها وخصوصا بعد تحررها من الاستعمار في وضع برامج وخطط التنمية معتمدة على ما توافر البشرية من انجازات علمية وتقدم (تقني) وعلى ما لديها من موارد مادية بشرية ، لم يكن الاهتمام بالفقر وليد الاعتبارات الاكاديمة فحسب وضعف التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وسعي بعض الحكومات الى التخفيف من آثاره وضبطها من خلال لفت الانتباه له نجزاتها التنموية فضلا عن التحسب للنتائج والتداعيات الخطيرة التي تنجم عن تفاقم هذه الظاهرة . (مصطفى ،مصدر سابق نفسه ، ص٦٩)

المبحث الثالث |١-الفقر والأمن الاجتماعي

برهنت الدراسات السوسيولوجية وبشكل واضح أن معظم البلدان الصناعية لم تنجز الأهداف المحددة لها مثل : التخفيف من الفقر ، ومنع ظهورمسببات جديدة تتمثل بحالة البطالة المزمنة على المدى الطويل ، فكيف الأمر في البلدان النامية وقد تفاقم فيها أثر المتغيرات والتحديات الخارجية والداخلية ، وباتت بناها المجتمعية عرضة للتصدع والتعفن والانهيار ، ومما هو جدير بالذكر ، أن تحديد حالة الفقر ومدياتها يتطلب بشكل أساسي تحديد مفهوم عتبة الفقر (أو البقاء) العديد من الدراسات والادبيات الدولية قد كرست لسبر أغوار هذا الموضوع مؤكدة أن الدخل يعد المتغير الأساسي في تحديد العتبة ، ولكنه ليس العامل الوحيد في المجال ، العديد من المتغيرات والعوامل ذات الطبيعة السوسيولوجية تحتاج إلى الأخذ بنظر الاعتبار مثل : الممارسات الاجتماعية ، البيئة ، الدخول إلى الخدمات وغيرها .من جانب آخر ، فإن تحديد العتبة(حتى بالمعيار النقدي) يحتاج إلى تأمين الإحاطة بمختلف العوامل المؤثرة بمستويات معيشة الأسرة ، آخذين بنظر الاعتبار أن نقص وسائل البقاء ذات تأثير أكبر على بعض الجماعات دون الاخري ، وهذا يعتمد على الطبقة الاجتماعية ، أو التراتبات الاجتماعية والاقتصادية .

إن المفهوم الحقيقي للفقر متغير ، والنظرة السوسيوجية الصحيحة ينبغي أن تشير إلى وضع الفقر النسبي ذلك أن هذه الظاهرة ذات أبعاد متعددة ، وترتبط بمجالات خاصة ، ومما هو جدير بالذكر أن ادوات علم الاجتماع لقياس الفقر قد أدت إلى اختيارات عامة لتلك الظاهرة ، وقد أظهرت انتشار تلك الظاهرة في بعض الدول الصناعية عما هو عليه في المشهد الأول ، (مصطفى ، ٢٠٠٩، ص٢٠٨)

وقد أظهرت الدراسات المنجزة في العديد من البلدان الأوربية أنه اذا كانت ١٠% من الاسر تعيش تحت خط الفقر ، فإن ما لايقل عن ٢٥% من الأسر في تلك المجتمعات تعيش ظروفا متماثلة ، وفي حقيقة الأمر ، إن أقل من ثلث العوائل التي تعيش تحت خط الفقر ، تعيش في مأزق الحاجة الضاغطة ، تبدو وكانها تعيش حالة متناسقة ومتقاربة في مستوياتها المعيشية ، وهذا يعني أن نسبة عالية من السكان يرزحون تحت خط الفقر خلال دورة حياتهم ، هذه الاعتبارات المختلفة عمقت من فهمنا : لماذا الامن الاجتماعي ليس بإمكانه تخفيف الفقر في مجتمعاتنا بالرغم من أن تلك الدراسات أظهرت أن فقدان ميزات الأمن الاجتماعي في الوقت الحاضر سبب رئيسي في زيادة معدلات الفقر ، فضلا عن أن تقويم العديد من المنافع أظهر مجموعة من حالات الغموض كحالات الوقوع في شرك الفقر إن الهد الاساسي للامن الاجتماعي هوضمان مستوى معيشة لائق لعدد كبير من السكان ، وذلك يمكن أن يغطي عداد من الحالات الطارئة ولكن علم الاجتماع أظهر أن الامن الاجتماعي لم يستعد بما فيه الكفاية المواجهة حالات الفقر القاسية ذات الأسباب المتعدد والمتباينة زمنيا .

ومادامت الأهداف المحورية للتنمية تستهدف اقامة مجتمع ديمقراطي عادل يضمن أوسع مشاركة للناس ، من خلال العمل المؤسساتي ، في إدارة شؤون المجتمع ، فأن ذلك يعني إتاحة الفرصة لجميع المواطنين من الاسهام في بناء المجتمع والتعبيرعن مصالحهم ويتطلب ذلكسياسات اقتصادية واجتماعية تستهدف تحقيق معدل نمو أقتصادي متنام ، وتوزيع عادل للدخول والثروات والمزاوجة مابين آليات السوق والتتخيط المقنن بما يفترض تحديد أوضح لدور الدولة ، ليس بهدف تقليص هذا الدور أو زيادته ونما بهدف تفعيله ، ومادام الانسان العراقي هو محور التنمية فلابد أن تشمل برامج التنمية تأمين مستقبل أفضل لهؤلاء البشر وياتي هدف مكافحة الفقر أو التخفيف من حدته والقضاء على الفروق في توزيع الدخل والثروة وعلى البطالة والجهل في مقدمة أهداف التنمية . (المصدرالسابق نفسه،ص٢١٠)

٢- الاقتصاد والفقر

أن عدم الاستقرار الاقتصادي الملازم للفقر من منظورين : الاول هو فقر الدخل (الذي يعرف بمقياس ما يتوافر للانسان من سلع وخدمات متمثلا بالإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للفرد) : والثاني هو الفقر الإنساني (الذي يعرف بمقياس الدخل وبأبعاد أخرى ذات قيمة حياتية مثل التعليم والصحة والحرية السياسية) . وفي تحليل فقر الدخل يأخذ التقرير بالحسبان مستويات الفقر الدولية التي تعتمد على دخل يعادل دولارين (خط الفقر المدقع) للفرد يوميا وخطوط الفقر الوطنية.

في البلدان العربية على وجه الاجمال فقر الدخل قليل الانتشار نسبيا ففي العام ٢٠٠٥ كان نحو ٢٠،٣ في المائة من السكان العرب يعيشون تحت خطالفقر الدولي المحدد بدولارين يوميا ويستند هذا التقدير إلى معطيات في سبع دول عبية من فئة البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض ، التي يمثل سكانها ٦٣ في المائة من مجمل السكان في البلاد العربية التي لايدور فيها النزع . وبناء على خط الفقر الدولى فإن نحو ٣٤،٦ مليون عربي كانو في عام ٢٠٠٥ عيشون في فقر مدقع غير أن استخدام عتبة الدولارين يوميا قد لايعطي صورة إحصائية كاملة في في جميع الحالات عن فقر الدخل في البلدان العربية . ومع تطبيق خط الفقر الوطني يتبين أن معدل الفقر العام يراوح بين ٢٨،٦ في المائة من ٣٠ في المائة في للبنان وسورية في حدها الأدنى ونحو ٥٩،٩ في المائة في حدها الأعلى في اليمن ، ونحو ٤١ في المائة في مصر ، واستنادا إلى عينة تمثل ٦٥ في المائة من إجملي السكان العرب فإن من المعقول أن نتكهن بأن النسبة الكلية لمعدلات الفقر في مستوى الخط الأعلى ستكون في حدود ٣٩،٩ في المائة وبموجب هذا المقياس ، يمكن أن نقدر أن هناك ٦٥ مليون عربي يعيشون في حالة فقر . (الموسوي ، ٢٠٠٩ ، ص١١٦)

ويزاداد الفقر المدقع حدة في البلدان العربية ذات الدخل المنخفض اذ يعاني الفقر نحو ٣٦،٢ في المائة من السكان وكما هو متوقع فأن فقر الدخل وما يلازمه من عدم الاستقرار هو الاكثر شيوعا في أوساط أهل الريف .

وثمة منظور آخر لقياس الفقر تعبيرا عن الحرمان المرء من الإمكانات والقرص إنه استخدام (دليل الفقر البشري) وهذا الدليل معيار مركب من ثلاث مكونات : أ- طول العمر ب- المعرفة ج- مستوى المعيشة .

وبحسب هذا الدليل تسجيل البلدان العربية ذات الدخل المنخفض تواتر الفقر الإنساني في أعلى مستويات وبمعدل يصل الى ٣٥ في المائة مقارنة بمعدل ١٢ في المائة في الدول ذات المرتفع ويظهر هذا المقياس إن فقدان الأمن يمثل انتقاصا من مستويات التعليم والصحة والمعيشة وهذا ما يلقي ظلالاً من الشك حول فاعلية أداء الدولة في ضمان حصول المواطنين على ضروريات الحياة الأساسية ، ويؤثر فقر الدخل ، بشكل خاص في التحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية وفي مستوى متابعتهم للدراسة بعد مرحلة التعليم الابتدائي ، كذلك معدلات الانقطاع عن التعليم في المدرسة تديم حالة انعدام الأمن بالنسبة الى الفقراء .

تضم البلدان العربية التي تسجل نسبة ٣٠في المائة أو اكثر بمعيار دليل الفقر البشري ثلاثة بلدان من فئة الدخل المنخفض ، وواحدا من فئة الدخل المتوسط المنخفض : السودان بنسبة (٣٤،٣ في المائية) على الدليل ، اليمن (٣٦،٦ في المائة) ، موريتانيا (٣٥،٩ في المائة) المغرب (٣١،٨ في المائة) ، وفي كل هذه البلدان تقربيا تسجيل درجة عالية من انعدام الأمن (بقيمة أعلى من ٣٠ في المائة) ، في مكون التعليم ممثلا بمعدل الامية بين البالغين ، يضاف إلى ذلك أن انعدام الأمن الناجم عن الافتقار الى المياه النظيفة وغذاء الاطفال يؤدي دورا مؤثرا في السودان ، واليمن ، وموريتانيا .

وعلى الرغم من المستويات المعتدلة للامساواة في الدخل ، فإن الإقصاد الاجتماعي قد تزايد خلال العقدين الماضيين في معظم البلدان العربية وثمة دلائل توحي بأن اللامساواة في الثروة قدازدادت سواء بنسبة تزيد عما أصاب الدخل من التردي وفي العديد من البلدان العربية ، فإن تركز ملكية الارض والأصول الاقتصادية ، على سبيل المثال ، بات واضحا وبدا يثير مشاعر الإقصاء لدى الجماعات الأخرى وإن لم يتزايد الفقر المطلق بينها. (المصدر السابق نفسه ، ص١١٧)

إن أنماط أنعدام الأمن الاقتصادي هي محصلة لفجوات عديدة في السياسات المتبعة وتتمثل الفجوة الأولى في أن الهشاشة المتزايدة في بنية الاقتصادات العربية كانت من النتائج الواضحة لاستمرار الاعتماد على النمو المتقلب الذي تقف وراءه قوة النفط الدافعة ،واتسم النمو الاقتصادي نفسه بالتعثر والهبوط وبموازاة ذلك كان أداء القطاعات الانتاجية (وبخاصة التصنيع) ضعيفا ومفتقرا الى روح المنافسة والفجوة الثانية هي أن ذلك النموذج للنمو قد أثر سلبا في سوق العمل

فغدت البلدان العربية تعاني أعلى معدلات البطالة في العالم أجمع ، أما الفجوة الثالثة فهي أن إجمالي الفقر ، الذي يعرف بانه نصيب السكان في ظل خط الفقر الوطني ، هو أعلى من أدنى مستويات الفقر المترتبة على استخدام خط الفقر الدولي المعادل لدولارين في اليوم ، وهكذا فأن الفقر البلدان العربية ظاهر أكثر بروزا وجلاء مما يفترض . (مصدر سابق نفسه ، ص١١٨)

ويعد إفتقار الأسرة المادية أحد مظاهرالناجمة عن عدم المساواة في العلاقات التبادلية . فان حالة الحرمان المادى والفقر الذي تعيش فيه الاسرة هي نتجه لتوقف إستمرار عمليات التبادل بما تشمل من جوانب اقتصادي وإجتماعية أو خدمات اي وجود نمط التبادل السلبى حيث تتجمع الثروةوالمواد في جانب وندرتها في جانب الآخر . (الغامري ، ١٩٨٠ ، ص٢٢٠)

المبحث الرابع / خصائص الفقر في العراق

١- خط الفقر الوطني

إن نقطة الانطلاق في أي إستراتيجية لتخفيف الفقر ، وشرط نجاحها الاساسي ، تبدأبمعرفة من هم الفقراء ، وأين يرتكزون جغرافيا تمهيدا لاستهدافهم في الخطة ، لقد أظهرت وثيقة استراتيجية التخفيف من الفقر التي أصدرها مؤخرا الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع البنك الدولي والتي آقرها مجلس الوزراء في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٩ أن ٢٢،٩ % من سكان ، أي حوالى ٦،٩ مليون من العراقيين يقعون تحت مستوى خط الفقر ،

وقد قدرت فجوة الفقر في العراق بنسبة ٤،٥ % وهو ما يعني أن استهلاك غالبية الفقراء قريب جدا من خط الفقر ، وأن التحسن النسبي في دخولهم أو زيادة نصيبهم من الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة يستطيع انتشالهم من الفقر . إلا إن حجم الفجوة يتباين بين المحافظات بشكل حاد ، كما يظهر في الشكل أدناه ، من جانب آخر يشير نمط توزيع الأفراد حسب متوسط إنفاق الفرد إن معظمهم يرتكزون حولى خط الفقر ، وقلة منهم يقعون بعيدا عن هذا الخط ، ويعني ذلك بالنسبة لغير الفقراء ، أن تعرض النسبة الكبيرة منهم القريبة من خط الفقر إلى انخفاض في دخولهم (فقدان العمل أو فقدان المعيل أو مرض احد أفراد الأسرة ... الخ) أو ارتفاع في احتياجاتهم الاستهلاكية يتوقع أن يودي ذلك إلى وقوعهم تحت خط الفقر .

٢- ارتفاع نسبة الفقر في الريف

يتباين توزيع الفقراء بين الريف والحضر ، ففي الوقت الذي يسكن ٧٠% من السكان في الحضر فان نصف عدد الفقراء يتركزون في الريف مما يكشف إن أوضاع الريف الاقتصادية والاجتماعية تعد بيئة مولدة للفقر . (مصطفى ، مصدر سابق نفسه)

ويتعزز ذلك إلى حد ما بارتفاع الخصوبة حيث يبلغ معدل النمو السكاني ٣،٥% سنويا في الريف مقارنة ب٢،٧ % في الحضر، تتركز الانشطة الاقتصادية للفقر في الريف في الزراعة والصيد والغابات (٥٦%) والبناء والتشيد (١٤%) ويمتهنون مهنا لاتتطلب مهارة وتعليما عاليين كالحرف اليدوية (١٧ %) والمهن الاولية (١٥ %) كما ويعمل ٥٦% من العاملين بعمر ١٠ فأكثر بدون اجر ، غالبيتهم من النساء ، ما يقارب من ثلثيهم في الفئتين الأفقر .

٣- تباين الفقر بين المحافظات

تتفاوت المحافظات من حيث نسبة الفقر وفجوته ، ففي حين يعد أكثر من ٤٠ % من سكان بعض المحافظات فقراء (المثنى ٤٩ % ، بابل ٤١ % ، وصلاح الدين ٤٠ %) فان نسبة الفقراء في محافظات أخرى تقل عن ١٠ % كما في محافظات إقليم كردستان ، كما أن المحافظات

التي ترتفع فيها نسبة الفقراء تزاد فيها فجوة الفقر ايضا ، من جهة أخرى فأن ١٣ % من الفقراء نجدهم في محافظة بغداد وحدها وحوالي ١١ % في محافظة البصرة . وعلى مستوى الريف ترتفع نسبة الفقر في محافظات المثنى (٧٥ %) وبابل (٦١ %) وواسط (٦٠ %) ٠

٤- التفاوت في الدخل والإنفاق بين الأسر

يلاحظ وجود تباين كبير في الدخل والانفاق بين الاسر الفقيرة وغير الفقيرة وخاصة في مجال الدخل وتشير البيانات المتاحة إلى إن الخمس الأغنى من الأسر يحصل على ٤٣ % من الدخل بينما يحصل القسم الأفقر منها على ٧ % من الدخل على مستوى العراق ، إن التفاوت يبدو اقل حدة بالنسبة للانفاق إذ إن حصة الأسر الأغنى تبلغ ٣٩ % من مجموع الإنفاق الأسري ، فيما تبلغ حصة الأسر الأفقر ٩ % . (مصدر السابق نفسه ، ص٦)

وبتطبيق معامل جيني الذي يعد الأكثر شيوعا في قياس التفاوت ، نجد ان انخفاض مستوى التفاوت بين الفقراء والاغنياء في العراق مقارنة بباقي بلدان العالم ، إذ إن مقارنة قيمة معامل جيني يتلك الخاصة بقيم ١٢٨ بلدا توفرت عنها قيمة المعاملات ، فإن العراق ياتي بالمرتبة الثامنة عشر حيث بلغت قيمة المعامل ٠،٣٠٩% مقارنة مع ٠،٣٤٤ % مصر و ٠،٣٥٣ % الجزائر و ٠،٣٧٧ % اليمن و ٠،٣٨٤ % إيران و ٠،٣٨٨ % الاردن و٠،٣٩٥ % المغرب و ٠،٤٣٦ % تركيا ، ويعبر منحني لورنز عن التفاوت في الدخل (الإنفاق) وكلما كان هذا المنحنى اقرب الى خط التساوي دلٍ ذلك على إن التفاوت اقل .

٥- الفقر والبطالة

تثير بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام ٢٠٠٧ إلى ضعف الارتباط بين الفقر والبطالة . ففي الوقت الذي كانت فيه نسبة الفقر ٣٩ % في الريف و١٦ % في الحضر كانت البطالة في الريف ١٣،٣٦ % وفي الحضر ١٥،١٧ % مما يرجع ارتباط الفقر بانخفاض عائد العمل للعاملين الذين يمثلون ٨٩ % من القوة العاملة في الريف الأمر الذي يعود إلى انخفاض الانتاجية ويرتبط الفقر أيضا بارتفاع معدل الخصوبة والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والبئية للريف أكثر من ارتباطه بالبطالة ، وهذا ما يؤثر انخفاض معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي ، إذ إن ٥٧ % من السكان في سن العمل هم خارج النشاط الاقتصادي (لايعملون ولايبحثون عن عمل) أما بالنسبة للنساء فان النسبة تبلغ ٨٧ % . من جهة أخرى لايمكن نفي العلاقة بين الفقر والعمالة الناقصة حيث أيدت نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام ٢٠٠٨ ارتفاع معدل العمالة الناقصة بسبب قلة ساعات العمل للسكان بعمر ١٥ سنة فأكثر إذ بلغ ٢٣ % للذكور و٥٣ % للاناث وتبلغ في الحضر٢١ % وفي الريف ٤٣ % (المصدر اسابق نفسه ، ١٠)

المبحث الخامس / ١ – العلاقة بين الفقر والجريمة

من القضايا المرتبطة بمسالة الفقر ، العلاقة المتفاعلة بين الفقر والجريمة ، والتحليل هذا العلاقة لابد من التساؤل : أين ترتكب الجرائم ؟ ومن يرتكب الجرائم ؟ واين يسكن المجرمون ؟ وهل هم بالضرورة فقراء .

لابد من الاعتراف أن هذه الاسئلة لاتوجد عليها اجابات قاطعة في أدبيات علم الاجتماع وعلم الاجرام صحيح أن هناك من يربط ربطا حتميا بين العوامل الاقتصادية والجريمة مثل بونجيه ، غير أن آخرين مثل (سذرلاند) أشاروا أيضا الى (جرائم ذوي الياقات البيضاء) ، وفي اعتقادنا أن الفقراء يقترفون انواعا معينة من الجرائم قد تكون خطيرة كالقتل والاغتصاب ... الخ ، لكنها في كل الأحوال تفتقر الى التنظيم الدقيق كما أن تلك الجرائم لاترتكب في مناطق الفقراء بل في الاماكن العامة أو في مناطق الاغنياء أما المجرمون فأن غالبيتهم يسكن في مناطق متخلفة .

ولكن السؤال يبقى قائما ، هل يدفع الفقر الى الجريمة ، إن صورة (جان فالجان) التي يوردها فكتور هيجو في (البؤساء) اذ يدفع الجوع الى سرقة رغيف الخبز ، قد تكون مجرد صورة رومانسية ، فالسرقة البسيطة قد تؤدي في النهاية الى سرقة مصرف ولكن كيف يحدث ذلك .

لعلنا نجد في نظرية (الاختلاط المتغاير بعض التفسير فالمجرم لايبدا من الصفر بل يبدا من خبرة الاخرين وهم ليسوا فقراء بالضرورة وان كانوا كذلك في الغالب ، ان العديد من الدراسات التقليدية في علم الاجتماع مثل دراسة وايت قد أشارت الى أثر التدريب والتعليم والاحتكاك بمصادر الجريمة والى أثر جماعة الأقران وتخولها الى عصابة أن العلاقة بين الفقر والجريمة ليست آلية أو ميكانيكية فهناك كثير من الفقراء لايرتكبون جرائم غير أن معظم عوائل المجرمين لاتتميز بالفقر وحده بل بكبر حجم الاسرة وشدة التزاحم وضيق المنزل وربما التفكك غير المباشر للاسرة (غياب الأب المستمر ، الهجر، ...الخ) ولذلك ينتشر بينها أيضا مايسمى بالجرائم دون ضحايا كالتسول والتشرد والبغاء ، التي يؤدي اليها ضيق المساكن والكثافة السكانية العالية وقلة الدخل . (المصطفى ، مصدر سابق نفسه ص٨٧)

ان العديد من الدراسات قد أظهرت ان الفقر يجعل البنية الاسرية فاقد للضوابط السلوكية الضرورية التي تحول دون الانحراف ، فضلا عن محدودية البدائل المتاحة أمام الفرد ، لذا فان الاتجاه نحو الجريمة يصبح مبررا خصوصا إذا كان هناك احساس بالعجز ، والشعور بالأهمال والتهميش ، مما يؤلف نوعا من الصراعات الطبقية أو الحقد الطبقي علما أن مايجبألايغيب عن بالنا أن الجريمة ظاهرة نسبية ذلك أن المشاهد المجتمعية عبر التاريخ تظهر أن السلوك الواحد قد يعد حسنا (او ان تبدل في نظرة المجتمعات حلالا أو واجبا أو مرغوبا فيه) في زمان ومكان ما بينما يعد بالعكس من ذلك قبيحا (أو حراما أو مكروها أو ممنوعا) في زمان آخر أو مكان آخر ، ومهما يكن من أمر فأن الفضائل التي تعتبر إنسانية تعلو على الزمان والمكان قد يختلف مضمونها قليلا أو كثيرا من مكان أو زمان ما الى آخر الا ان الاطار العام للجريمة واحد في جميع المجتمعات

، ولو عدنا الى ماسبق ذكره بصدد العلاقة بين الفقر والجريمة لوجدنا أن التحولات التنموية والتحضر السريع أدى الى ظهور مشكلات وتناقضات بسبب عدم الاستعداد احيانا لمواكبة تلك التطورات مما يوفر عوامل الصراع وعدم التجانس واختلال التوازن في المواقف والسلوك ويولد مؤشرات في مرحلة من المراحل تدفع باتجاه السلوك المنحرف وخصوصا ارتفاع معدلات الجرائم الاقتصادية التي تظهر بشكل واضح في المحيط الحضري اكثر مما هو عليه في البيئة الريفية فضلا عن استمرار ارتكاب المهاجرين بعض أنماط الجرائم الريفية في المحيط الحضري (كالعداوات والثار وغسل العار) لذا ترتفع معدلات الجريمة في المناطق المختلفة من المدينة بفعل تأثير ضغوط الحياة الحضرية من جهة واستمرار امتدادات المعايير والقيم الريفية وضعف الضوابط الرسمية من جهة اخرى. (المصدر السابق نفسه ، ص٨٨)

٢- الفقر والتفكك الاسري

تعاني الأسر الفقير في المجتمع من الحرمان في كثير من جوانب الحياة المعيشية مما يؤدي الى ظهور كثير من المشاكل الاجتماعية داخل الاسرة، أن الاسر الفقيرة التي تتحمل أعباء نفقات أفرادها فانها تصبح متمردة على واقعها المعاشي فهي اما ان تسكن مع اسر اخرى بالمشاركة او ان تستعين بآخرين من الاقرباء للسكن معهم او مساعدتهم في ذلك او من دولة سواء بشكل مجاني او اجور منخفضة واذا حرمت من كل ذلك تضطر للعيش في اماكن هامشية .

أن الفقر يؤدي الى تفاقم العنف بين أفراد الاسرة وكان (اوسكار لويس) قد اشار الى مسالة عدم تنظيم الأسرة وكثرة اللجواء الى العنف ومن ذلك ضرب الاطفال، وشيوع الزواج الرضائي اي الذي يتم بين الطرفين دون تدوين، وكثر حالات هجر الزوج للزوجة والاطفال، وتمركزالاسرة حول الأم ،من جانب فأن الهجرة بحثا عن عمل تؤدي الى تفكك (مؤقف للاسرة) ونظرا لاهمية دور الأب فأن غيابه يحذف من البيئة الاسرية اهم ضوابطها ويحرم الاسرة من مساحة واسعة من التفاعل الاسري وأن حدوث التوترات العائلية وكثرة حالات الطلاق اي ادا الى تفاقم الازمات النفسية والاجتماعية الاتي تعتبر من اخطر الازمات التي تواجه الاسرة في احياء البؤس من المدينة وهي تشمل النوبات العصبية ، الاختلال العقلي ، وانتشار تعاطي المخدارت والادمان ، انخفاض المستوى التعليم وتدهور الصحي تعانيه الاسر الفقيرة من شحة الدخل وانخفاض المستوى المعيشي لديها وانشغالها بالبحث عن فرص للعمل لرفع هذا المستوى وعدم اكتراثها بمستقبل ابنائها فهذه الاسر غير قادرة على تلبية احتياجاتها ابنائها فضلا عن حاجاتها لتشغيل ابنائها في مهن غير رسمية وغير شرعية للمساهمة في تلبية متطلبات الحياة . (العجيلي ، مصدر سابق نفسه ، ص١٢٧)

المبحث السادس |السبل معالجة الفقر

أن الوضع المتردي الذي يعيشه ملايين البشر في الوطن العربي أضحى ظاهرا ولايمكن اخفاؤه بأي شكل أو حيلة ، فهناك تدهورا شديدا في الظروف الاجتماعية مع تزيد سوء التغذية والبطالة الحضرية ، والفقر المطلق ، وبط التحسينات في المجال الصحة او حتى تراجعها وضعف خدمات الصرف الصحى ... الخ .ومهما تباينت سياسات مكافحة الفقر فأن التصدي لهذه المشكلة يحتاج الى رؤية تاريخية مستقبلية مصحوبة بعمل دؤوب معقلن في مختلف مجالات الحياة ، وفيما ياتي أهم السبل الممكنة لحل مشكلة الفقر والفقراء .

١- الإرادة :-

عندما تتوفر الارادة الوطنية والشعبية المخلصة لمعالجة ظاهرة الفقر يقينا إنها ستكون ممكنة ويسيرة وأعن بالارادة الوطنية ان تكون هناك حكومة رشيد عادلة راغبة في تحقيق العدالة بين فئات المجتمع الواحد اي أن خلق البيئة الملائمة لتنفيذ الإستراتجية يتطلب أن تضع الحكومة تحقيق الحكم الرشيد على رأس أولوياتهافي الحكم وارساء دولة المؤسسات وفي إدارة الاقتصاد وتحسين أداء الإدارة العامة ومحاربة الفساد وغيرها من الإجراءات الكفلية بتحسين البنية السياسية والاقتصادية والاجماعية وزيادة كفاءة الأداء الحكومي وتحسين اليات صنع القرار ووضع السياسات وارساء وتطوير المؤسسات الداعمة للنمو الاقتصادي .

٢- استثمار الثروات الوطنية :-

بعد أن تحولت ملكية النفط العربي من الشركات الاحتكارية إلى الدول المصدرة له كان تجمع الدول المستوردة للنفط مع شركاتها التي كانت تملك عقود الامتياز بهدف خلق سوق نفطية تكون السيطرة فيها للمشترين الرئيسين وفي المقابل لم تتمكن الدول المصدرة للنفط من تنظيم شؤنها بشكل يساعدها على التعامل بفعالية مع هذا الوضع الجديد فهي لم تتخذ التدابير ولاالسياسات اللازمة لبناء قدراتها الاقتصادية والمالية والتقنية. (عتيقة، ١٩٩٩ ، ص١٠٦)

٣- العدالة الاجتماعية :-

أن تحقيق العدالة في توزيع الثروة والدخل بشكل متساوي يرضي جميع فئات المجتمع دون استثناء ودون استغلال فئة لفئة أخرى ، يعد ضربا من الخيال في أغلب دول العالم ، صحيح أن القاعدة الاقتصادية تنطلق من حقيقة قيمة العمل والعطاء والاستثنائية في الجهد المبذول ... الخ ويكون توزيع الدخل على اساسه إلا أن الملاحظ أن هذه القاعدة لا تطبق في الدول التي تنتهج النظام الاشتراكي . (العجيلي ، مصدر سابق نفسه)

أن الدخل يشكل المصدر الرئيس لدخل الفقراء وأن انخفاض هذا الدخل هو احد أهم الأسباب التي توؤدي إلى الفقرلذلك تستهدف الإستراتيجية زيادة الإنتاجية وخلق فرص الدخل والإقراض الميسر للفقراء ، كذلك تاكيد على الجانب الصحي للفقراء من توفير خدمات الصحية الاولية المحسنة ، وأيصال الماء الصالح للشرب وخدمات الصرف

الصحي إلى المناطق الفقيرة وتحسين الحالة التغذوية للفقراء ، تحسين وزيادة الـوعي بأهمية التعليم عن توفي المدارس الكافية ومستلزماتها واصدار قانون التعـليم الزاميـة خاصة في المناطق الريفية والاحياء السكنية الفقيرة ، تحقيق بيئة سكن أفـضل للفقـراء وتوسيع مشاريع وحدات سكنية ملائمة للفقراء بشروط ميسرة (مصطفى ، مصدر السابق نفسه)

المصادر

١- الحسن ، أحسان محمد ، (١٩٩٩) ، موسوعة علم الاجتماع ،بيروت – لبنان ، الدر العربية للموسوعات .

٢- خليل ، خليل احمد ، (١٩٩٥) ، معجم المصطلحات الاجتماعية بيروت – للبنان، دار الفكر للبناني .

٣- العجيلي ، محمد صالح ربيع ، (٢٠٠٧) ، ظاهرة الفقر في الوطن العربي ، بغداد ، دار الشؤن الثقافية العامة .

٤- عتيقة ، علي احمد ،(١٩٩٩) ،أين مكانة النفط العربي اليوم، مجلة العربي ،العدد ٤٨٣ .

٥- الغامري ، محمد حسن ،(١٩٨٠) ، ثقافة الفقر ، مصر ، المركز العربي للنشر والتوزيع .

٦- مصطفى ، عدنان ياسين ، (٢٠٠١) دراسات اجتماعية ، بغداد ، بيت الحكمة .

٧- مصطفى ، عدنان ياسين ،(٢٠٠٩) خطة التنمية الوطنية الخمسية ، بغداد

٨- مصطفى ، عدنان ياسين ، (٢٠٠٩) الامن الانساني والمتغيرات المجتمعية في العراق ، بيروت ، للبنان ، لصارف للمطبوعات

الموسوي ، سميرة جعفر ، (٢٠٠٩) ، رؤية مستقبلية ، بغداد ، شركة الحرة للطباعة .